جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية السنة الثانية

ليسانس

محاضرات في مقياس

الاقتصاد النقدي
وسوق رؤوس الاموال

استاذ التعليم العالي

الدكتور محي الدين شبيرة

[السنة الجامعية 2020-2021

التعريف بالمقياس وضرورة تدارسه وغاية التعرف على جوانبه ، حيث اثبت الميدان العملي أن اشباع حاجات الإنسان للتغلب على الإشكالية الاقتصادية يتطلب بالضرورة تسهيل المبادلات والمعاملات التي ألهمت الإنسان بضرورة إيجاد وسيط لهذه العملية المهمة وهو الوسيط الذي فرض نفسه بالتدريج تدريجيا أشكالا وأداء لإتمام مهمته المتماشية مع تطور الاقتصاد وتغيراته لينتهي إلى وضع صورة وآلية لهذا الوسيط الذي أخذ تسمية النقود .

لهذا يدرّس هذا المقياس للتعرف على النقود ودورها المركزي والمفصلي لهذه الأداة لإتمام المعاملات والمبادلات وبناء صرح الفكر الاقتصادي والاحتكاك الواعي والعلمي بهذا الوسيط المساهم في بناء الفعل الإقتصادي على المستويين الكلي والجزئي لتجسيد اشباع حاجات العون الاقتصادي الإستهلاكية و الإنتاجية وتلمس أهمية دور النقود في الفعل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية وتطور أنظمة النقود ولزوميتها.

من هنا نلمس الأهمية القصوى لتدارس محتوى هذا المقياس بيداغوجيا وعمليا ومعرفيا،وخلق لدى الطالب شغف البحث على ملامسة كل العناصر السالفة الذكر لتنمية مداركه في الإلمام بالموضوع وشحذ قاعدته العلمية والعملية للفكر الاقتصادي ونشأة وتطورالنقود بأشكالها المختلفة وكذا وظائف النقود لتسهيل إدراك الدور الرئيسي لهذه الأداة الوسيطية في الدورة الاقتصادية وديناميكية سيرورتها ومتغيراتها على المستويين الكلي والجزئي ، خاصة في ظل الصورة المتطورة للمجتمعات الحديثة ، وتوضيح الرؤى لحتمية التحكم في إصدار النقود ومراقبة كميتها المتداولة وفق معطيات الاقتصاد وحاجته إليها ،بما يحفظ عافيته واستقراره وتوازنه.

وفي ذات السياق كان لزاما لإتمام البناء المعرفي والتحليلي لدور النقود وتأثيراتها المتنوعة على الاقتصاد شفافية الصورة والتحكم في فهم ديناميتها ، بالتعرض إلى النظريات النقدية للمدارس الرئيسية من خلال الانعطاف على مكوناتها وفق هذه المدارس ،دون التغاضي عن محتوى محتويات ومآلات السياسات النقدية من خلال إجراءات من قبل السلطة المخول لها هذه الوظيفة وهي البنك المركزي أو ما يشير به البنك المركزي على الحكومة من أجل التحكم في العرض النقدي ومعالجة الظواهر التضخمية وكيفية تشجيع الادخار ومسايرة الاستثمار ، مع تنوير الطالب بحقيقة بمؤسسة مهمة جدا لها دور كبير في الصورة العامة لسيرورة الاقتصاد وخاصة الجانبين النقدي و المالي والأدوات الرئيسية للسوق المالية وهي الأسهم والسندات وأحكام وشروط الدخول إلى لبورصة وفق عمليات يضبطها القانون وسماسرة محدّدون .

الفصل الاول : مدخل لماهية النقود

A. نشأة النقود وتطورها التاريخي
   a) نظام المقايضة
   b) نظام النقود المعدنية
   c) نظام النقود الورقية
   d) استخلاص تعريف النقود
B. خصائص النقود
C. وظائف النقود

الفصل الثاني : اشكال النقود والانظمة النقدية

A. اشكال النقود
   a) النقود السلعية
   b) النقود القانونية
   c) النقود المساعدة
   d) النقود الاكتتابية
   e) نقود الودائع
   f) النقود الإليكترونية
   g) نقود الويب web البايتكوين وشاكلاتها bitecoin

الأنظمة النقدية

a) مفهوم النظام النقدي
b) انواع الأنظمة النقدية
c) نظام المعدنين (السبائك والمسكوكات)
d) نظام المعدن الواحد
e) قانون غريشام

الفصل الثالث :النظريات النقدية

a) النظرية الكلاسيكية
b) نظرية كامبريدج
c) النظرية النقدية الكينزية
d) النظرية الكمية الجديدة(المدرسة النقدوية chicago- friedman école monétariste)

الفصل الرابع : مكونات الكتلة النقديةومقابلاتها

a) الكتلة النقدية
b) مقابلات الكتلة النقدية
c) عمليات إصدار النقود وخلقها
   1) الذهب
   2) العملات الأجنبية
   3) القروض المقدمة للإقتصاد
   4) الإئتمان المقدم للخزينة

الفصل الخامس : الإطار النظري للبنوك

a) البنك المركزي (بنك البنوك)

b) البنوك التجارية
c) الخزينة العمومية (بنك الدولة)

الفصل السادس : السياسة النقدية والمتعلقات بها

a) السياسة النقدية
b) أدوات السياسة النقدية
c) التضخم
d) الإدخار
e) الاستثمار

الفصل السابع الأسواق المالية وعملياتها

a) ماهية الاسواق المالية ودورها واختلافها عن السوق النقدية
b) عمليات الأسواق المالية
c) أوامر الأسواق المالية
d) الأوراق المالية
1) الأسهم
2) السندات
3) الأوراق الهجينة

تعتبر النقود من أهم الأدوات المخترعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبشر أي في حياة العون الاقتصادي (الطبيعي والمعنوي) ، وقد أثبتت المراحل الاقتصادية وتقلباتها الأهمية الكبري لهذه الوسيلة المركزية ، إذ عرف الإنسان منذ ظهور البوادر الأولى لهذه الوسيلة ، وفرض نفسها على الحياة والمجتمعات برمتها ،وعالم الانسان الفرد والمؤسسة والدولة (الحياتية ،والاقتصادية، والاجتماعية، والتقافية ، والسلوكية المستمدة من من تداول هذه الو سيلة) واتضح أن لحيازة النقود وأحكامها لا مفر منها على العون الاقتصادي ، وأيضا توافرها بالكمية والنوعية الضروريتين .

ومما سبق تتصدر النقود واجهة كل الاختراعات البشرية ، ومركزية وجودها لأهميتها الكبرى التي لا يجادل فيها أو حولها أحد ، وقد تجسد ذلك مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أين أنهارت كل القيم مع انتشار كساد محول ، كما يمكننا ملامسة هذا في أزمة السيولة في الجزائر مؤخرا حيث عانت المؤسسات والعوائل الأمرين في اتمام معاملاتها ،وهي الأزمة التي فرضت على المنظرين والمحللين ضرورة إعادة النظر في الكثير من التحليلات الكمية والنوعية والتنظير لواقع النقود وسيرورتها وآثارها منها المدرسة الكينزية وبعدها النظرية النقداوية (monetariste مدرسة شيكاغو) ، مما افرز تطورا مهما في رؤى فهم ميكانيزمات ومناخات النقود كمحور مهم ووسيلة في العلاقات البينية لدى الاعوان الاقتصاديين (على المستويين الجزئي والكلي) والمعاملات بينهم والمتغيرات التي تمس هذه الحياة مثل دراسة الدخل الوطني ، العمالة ، القوة الشرائية ، التضخم ، الاستهلاك، الادخار والإستثمار .

كما ترشدنا الحياة العملية إلى أن جل المشاكل والمشكلات التي يعاني منها البشر في العصر الحديث لها جوانب نقدية لكل المتغيرات السالفة الذكر ، وإظهار أثر التغيير في كمية النقود على مختلف جوانب الحياة ، وقد لامسنا هذا مباشرة في الجزائر مع نقص السيولة والمعيقات التي كبّلت الأفراد والمؤسسات .حلتها الرابعة مع المدرسة ال

لهذا سنرى أن النظرية العلمية للنقود قد مرت بثلاث مراحل وبدأت تشق مرحلتها الرابعة مع المدرسة النقدوية وأستاذها المتزعم لها ميلتون فريدمان.

1) النظرية الاقتصادية الكلاسيكية (التقليدية): وهذه النظرية بنيت أساسا على انفصال النظرية الاقتصادية عن الدراسات الاقتصادية التي لم تهتم بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة على قيمة النقود وقوتها الشرائية والمستوى العام للأسعارعلى نفس أدوات التحليل المستخدمة في النظرية الاقتصادية ، كما أن النظرية التقليديةلم تهتم بتأثيرات النقود ومتغيراتها الكثيرة (كمية ، قدرة وتوافرا) على مختلف جوانب النشاطين الاقتصادي والاجتماعي .

2) بعد ازمة الكساد الكبير (الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929) أدرك الإقتصاديون أن تأثير النقود لا يقتصر على المستوى العام للأسعار ، بل يتجاوزه إلى التأثير المباشر في مستويات الدخل والعمالة والقدرة الشرائية ، وهي بداية دمج النظرية النقدية في تحليل النظرية الاقتصادية بعمومها ، لتقلب صفحة التحليل المزدوج الثنائي(النقدي والاقتصادي) من الاهتمام المجرد للبحث عن أسباب تغير قيمة النقود إلى معالم وآثار وسلوك النقود ومتغيراتها.

3) العودة إلى نظرية كمية النقود الأتي جاء بها الكلاسيك ، وإن بكثير من التعديلات الجوهرية والمعطيات الأساسية والتحليل المستفيضة التي أدخلها النقداويون (monétaristes)- مدرسة شيكاغو بعد عجز الفكر الكينزي عن الإجابة على عدة أسئلة تتعلق بظاهرة وآثارها على مواجهة جديدة ظهرت لتفرض نفسها منذ السبعينيات وهي ظاهرة تلازم البطالة مع التضخم الذي تحول إلى ظاهرة شبه يصعب التحكم فيها والتي وصفها كارل ماركس قبلا بمتلازمة مزمنة للنظام الرأسمالي وقبل إلى الوصول هذه النظرية يستوجب المرور على تطور النقود تاريخيا وعمليا وتنوعا .

النقود عبر التاريخ

يعد ظهور النقود بشكلها الحديث متأخرا بسبب التطور التدريجي البطيء نسبيا المرتبط بطبيعة وظروف الحياة الإقتصادية والإجتماعية للبشرية التي سادت في كل مرحلة من مراحل تطور هذه الحياة ومناخاتها بدءا بالمشاعية البدائية التي لم تعرف مفهوم ولا ممارسة الملكية الخاصة ، حيث كان الكل للكل ومنسجم مع هذا المعطى ، أين تكون حياة الجماعة وأحكامها هي الأساس الأوحد ، لا يعرف أو يفكر أي منهم الادعاء بملكيته الفردية لأي شيء بما فيها أطفال القبيلة ونسائها وكل العلاقات الاجتماعية بين أفراد القبيلة التي تنتفي فيها أي رابطة غير رابطة الجماعة ، وهو ما كان وراء ديمومة هذه العلاقات والعجز عن اشباع الحاجات البيولوجية للمجموعة مثل الأكل الذي كان المحور التي تدور حوله الحياة الاقتصادية للقبيلة ، خاصة مع مع بدايات التحول التاريخي للنشاط البشري من الصيد إلى الزراعة والضرورة لإشباع حاجات جديدة ومتجددة وكثيرة ، مما فرض نوعا من التخصص لإنتاج هذه السلع الجديدة (سلع ومنتجات زراعية وحتى أدوات إنتاجها) التي استدعت تحولا غير مألوف بنمط جديد في المجتمع وهو الملكية الخاصة ونموذج جديدا استلزمه التخصص في الإنتاج لمنتج جديد وأفضى إلى خبرات جسدها التخصص وكثافة الانتاج لاشباع هذه الحاجات المطلوبة و الذي تولد عنه فائضا ، وبالتالي ضرورة تصريفه ضمن مسعى مبادلة السلع بالسلع (نظام المقايضة) الذي كان وسيلة للإيفاء باحتياجات الاقتصاد البدائي المشاعي دون الإهتداء إلى استنباط وسيلة أفضل لتبادل الخيرات اتقاء لمصاعب ومعيقات المبادلات السلعية التي يعترضها الكثير من المشاكل والمطبات في توافق المتبادلين على كميات معينة ومحددة لسلع اخرى محددة بدورها بالكمية والنوعية بسبب عدم تماثل الأشياء المتبادلة ورغبات كل واحد ، وعدم القدرة على تجزئة بعض السلع دون إتلافها ،واستبعاد إمكانية إدخار(اقتصاد، تخزين) الفائض المملوك

منها مثل الحيوانات واستحالة تجزئتها مثل الدور أو السكنات والعقارات(مع ظهور الملكية الخاصة)، وهي عوامل جعلت الناس تنفر من هذه الوسائط وبالتالي العزوف عن استعمالها وظهور النقود السلعية المتوافق عليها (نوع معين من السلع تحظى بقبول الكثير من المجتمعات القديمة مثل الملح ، التمر والجلود وهي نقود مازالت تستعمل إلى اليوم في بعض ا لمجتمعات مثل الطوارق عندنا والمتبادل معهم في الدول المجاورة ثم تطور هذا البحث عن بدائل لهذه الوسيلة لإتمام مبادلات السلع لإشباع حاجاتهم .

وهذه النواقص والمعيقات فرضت البدء في تجسيد طريق التوصل إلى مادة مرحلة الاقتصاد النقدي و لم يتوقف الإنسان عن البحث عن بدائل أحسن تلقى القبول العام وتحسين ظروف التبادل السلس بفضل مادة نافعة تحظى بخواص اساسية منها القبول العام وسهولة تجزئتها وحفظها والوصول إلى حقيقة اقتصادية مؤداهاوضع العلاقة السليمة بين القيمة الفعلية للنقودوقيمتها السوقية (كسلعة)والذي اسس لظهور النقود السلعية فالنقود المعدنية ثم المصرفية فالنقود الإليكترونية (وفيها ما فيها) واخيرا نقود الويب.

وما تجب الإشارة بادلاإليه هو أن المقايضة ,وإن سمحت للفائض أو لجزء منه أن يسجل تبادلا لاحقا فإنها أفرزت العديد من المصاعب العملية يمكن تلخيصهافيما يلي :

1. انعدام توافق رغبات الافراد : وهي اهم صعوبات واجهتها المقايضة المتمثلة في صعوبة التوصل إلى توافق بين المتبادلين وحاجاتهم ، فالشخص الذي يملك قمحا ويريد استبداله بلحم فعليه أن يجد في السوق من ير يد مبادلة اللحم بالقمح ، لكن هذا المتبادل قد لا يرغب في القمح بل يريد خضارا وعليه يتعين على صاحب القمح أن يقنع صاحب القماش ان يستبدله باللحم حتى يتمكن هو من استبدال قمحه بهذا المنتوج ، وهذه صورة لإستضاح الصعوبات العملية لاستبدال سلعة ما بسلعة أخرى وفق رغبات الاشخاص لكثرتها وتجددها ولتبايناتها وهذا المثال لا يمس إلاّثلاث سلع فقط في مكان وزمان معينين فكيف إذا كان عدد كبير من الأشخاص ورغبات مختلفة وحاجات متجددة ومتنوعة .
2. صعوبة إيجاد معدل استبدال مقبول وهي عائق مهم إذ ينعدم معدل مقبول لتقييم السلع مقارنة باخرى ، وهذا ما استلزم إيجاد نسبة مقايضة بين مختلف السلع ، وهذا طبعا مستحيل بسبب العدد اللانهائي من السلع والمنتجات المعروضة والمرادة ، وإذا أخذنا المثال السابق فسنقف عند حقيقة وهي أن لكي تتم عملية المبادلة يجب على الاطراف الثلاثة ان تتفق على نسبة معينة بين السلع المعنية بالمبادلة ، اي انه يجب تحديد عدد وحدات (كمية)القمح التي تقابل (يرضى بها المتبادل) وحدات معينة من اللحم ، ووحدات اللحم مع القماش، وهذا مستحيل في ظل العدد الكبير من الحاجات المطلوبة في السوق ،أي لابد من التوافق جماعي على معيار تناسب كمية من السلعة " أ "مع كمية (عدد) مع السلعة "ب" وكمية من "ب" مع السلعة و" ج " والسلعة "أ " مع " ج".
3. صعوبات مبادلة سلعة كبيرة مع سلعة صغيرة : وهو الواقع الذي يصدم فيه المتبدلون وهو كيف نبادل سلعة كبيرة مع سلعة صغيرة ،بقرة مع دجاجة أو أرنب أو صاحب خروف مع صاحب القمح أو القماش ، وكم يجب من هذه القمح أو القماش للحصول على الخروف ، أي التوصل إلى نسبة هذه السلعة لتلك وتلقى القبول العام، والمشكلة تتعاظم بسبب عدم القدرة على تجزئة بعض السلع ، غذ قد يضطر مراد القمح أن يقبل كمية ما من القمح أكثر مما يرغب وبأقل من قيمة رأس الغنم
4. صعوبة إيجاد مقياس للمدفوعات الآجلة : إذ واضح أن نظام المقايضة لا يسمح بأي عملية لقياس المدفوعات الآجلة ولا ألأخرين من خلال محاولة تخزين ما عنده ، بحكم أن سلعا ما تتطلب تكاليف كبيرة جدّا لتخزينها ، ثم أن ليس كل السلع قابلة للتخزين وهكذا نقف على بعض الصعوبات الكبيرة لهذا النظام وعرقلته بما يجعله غير قادر على مجاراة الواقع العملي ومتطلبات التطور الاقتصادي، بما يفرض ضرورة إيجاد وسيط عملي للمبادلات الفاصل بين عمليتي البيع والشراء في المكان والزمان، أي إمكانية الاحتفاظ بهذا الوسيط لفترة زمنية ما .

بعدها تدرج البشر إلى استخدام بعض السلع المتوافق عليها لتكون وسيطا في المبادلات (القمح ، زيت الزيتون ، التبغ ، السكر ، الملح ، التمر ، والجلود) كوسيلة لأداء وظيفة اتمام المبادلات (أي لعب دور النقود)، إلى أن اهتدى البشر إلى اكتشاف المعادن (الحديد ، الذهب والفضة)وإقرارها تدريجيا كنقود لخواص فيزيائية

وظائف النقود

إن اختراع النقود كوسيط للمبادلة لم يكن هكذا بدون أداء وظائف معينة لتجسيد الفعل الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي والتي يمكن إيجازها في التالي:

a) النقود كوسيط للتبادل :وهذه الوظيفة هي الأهم أو الأولى لأنها تختزل مشكلة توافق رغبات الاشخاص وتوفير القبول العام الذي يسهل عملية التبادل التي تتصدر السلع كل الواجهة ، اين تحوز النقود فيها صفة السلعة وقبول الجميع .

وهذه الخاصية الوظيفة تسمح للمتعاملين أيضا باتمام الصفقات وحيازة السلع المبتغاة واستخدامها يعطي لهذا المتعامل إمكانية الاختيار : الزمان والمكان، والمتعامل معهم ، لأن هذه الوظيفة تتضمن ضمان قوة شرائية عامة أي إمكانية الحصول على أي سلعة أوخدمة في أي مكان أو زمان لما تتمتع به النقود بالقبول العام التي تعني أن هذه القوة الشرائية مرتبطة بالثقة .

b) النقود مقياس للقيمة : الوظيفة الثانية الأساسية للنقود كونها تستخدم كمقياس لتقدير قيم الاشياء من سلع وخدمات وغيرها ، أي تمكننا من معرفة ما تمثله قيمة سلعة ما بالنسبة لقيم سلع أخرى وكذلك تقدير قيمة الثروات على المستويين الكلي والجزئي في أي أي مكان وزمان ،، وتجسيد ضبط قيمة استبدال السلع الكبيرة غير القابلة للتجزئة بالسلع الصغيرة وبالتالي ما تساويه هذه السلع الكبيرة من عدد السلع الصغيرة ،

c) النقود وحدة للحساب (التحاسب) وهذه الوظيفة تضبط بالاساس الفروقات والتباينات لاستعمال النقود كوحدة للحساب أو التحاسب لأي سلعة أو خدمة التي تختلف من بلد لآخر(الدينار في الجزائر والتسمية موجودة في دول أخرى ،الدولار الأمريكي ، اليورو الأوروبي ، الفرنك السويسري ، والجنيه- الباوند – البريطاني والروبل الروسي واليووان الصيني) ، والنقود كوحدة قياس طبعا تختلف من بلد لآخر كوحدة قياس أخرى(اللتر للسوائل ، الكلم أو الفرسخ أو المايل للأطوال البعيدة ، والكلغ (الغرام) للأوزان ، وهذه وحدات متوافق عليها لدى كل الدول في العالم ، بينما النقود فهي مختلفة القوة الشرائية في هذا البلد أو ذاك (قوة شرائية متغيرة) ، لهذا نرى تباينات في قيمة النقود بين بلد وغيره أو ما نسميه إختلاف القدرة الشرائية لوحدة نقدية من بلد لآخر.

d) النقود مستودع للقيم وهذه الوظيفة هي بالاساس للإحتفاظ بالقيم ،منها قيم الثروات على مستوى الاشخاص والدولة.

ولهذه الوظيفة دور كبير في الاحتفاظ وصيانة قيم هذه الثروات وإدخارها أو تأجيل إنفاقها للمستقبل من خلال تخزينها في قيم محددة ومقدرة غير قابلة للتلف (وإن هذا نظري،إذ قد تتراجع قيم العملة أو قدرتها الشرائية بسبب التضخم مثلالعملة أو قرار تخفيض العملة).

5) النقود وسيلة لإبراء الذمم وتسوية المدفوعات الآجلة :ونقصد بها النقود تلعب دورا مهما في تبرئة الذمم أو الإيفاء بالإلتزامات وإتمام معاملات معلقة الدفع أي استلام سلع أو خدمات مع تأجيل دفع دفع قيمها أو تسديد ديون

(تلقي قروض حاليا لإعادته في المستقبل المحدد بشروط المقرض) وتكون النقود هنا قد قامت بدور المعيار الذي يتم على أساسه تحديد الأسعار للسلع ا لمقبوضة بقيم لاحقة وفق عقود مبرمة ، أو تصفية سندات أو شراء أسهم وإعادة بيعها ، وكذلك مقابل شراء أصل من الأصول وبالتالي فإن النقود تكون هنا قد قامت بدور معيار الدفع الآجل (اللاحق) طبعا في ظل ثقة في هذه العملة

خواص النقود

الخواص أوالخصائص أو الصفات والسمات المادية واللامادية التي تتمايز بها النقود عن غيرها من الأشياء وهي :

a) خاصية القبول العام : نعني بها حظوة قبول الأعوان الاقتصاديين هذه الوسيلة عند تعاملاتهم البينية والرضا بها كوسيط لاتمام هذه العمليات بيعا وشراء للسلع والخدمات وقيمة العمل (أجرا أو راتبا) .

b) قابلية التجزئة (التقسيم) مع تماثل وحداتها : وهي خاصية إمكانية تقسيم الوسيط إلى أجزاء صغيرة متعددة القيم لتسهيل مواجهة الأجزاء الصغيرة من قيم المشتريات أو المبيعات ، مع ميزة تماثل هذه القيم المتساوية وأيضا مجموع قيم هذه الصغيرة مع القيمة الكبيرة وقبولها من الجميع .

c) الديمومة مع ثبات القيمة :أي يجب أن تتميز النقود بخاصية الدوام العملي التي يأخذها من من طبيعة المادة المصنوعة منها (ونعني بالديمومة المتانة المطلوبة عند تبادل هذه الوسيلة بين الايادي و تجانس وحداتها المتناظرة مع ثبات قيمتها (ثبات نسبي).

أشكال النقود

عرف التاريخ البشري تداول أنواع متعددة للنقود بعد تمكنه من القفزة على المقايضة والتغلب على مصاعبها المتعددة الصيغ والصور، وهذا وفق ما سمحت به مختلف بيئات التجمعات البشرية وتباين السلع والحيوانات المسخرة والمنتجات الزراعية وظهور النقود المعدنية (المعززة باكتشاف الذهب والفضة والاعتماد عليها في سك النقود فيما بعد) ، ثم التحول إلى النقود الورقية في سيرورة تاريخ التوجه الإنساني لضمان ظروف مهيئة للحمل والتنقل والإيفاء، والنقود الإليكترونية (مع تحفظ شخصيا على التسمية لأن هذه النقود ليست إليكترونية في ذاتها إنما تعتمد في تلادلها على محامل إليكترونية) وأخير النقود الإفتراضية التي يمكن تسميتها فعلا بالنقود الإليكترونية

A. النقود المعدنية

لقد فرضت النقود المعدنية وساطتها في التعامل لمميزاتها الفيزيائية من ندرة نسبية وصلابتهاوعدم سهولة تآكلها في الزمان والمكان، وخاصة إمكانية تحديد ميزات متحكم فيها مثل الوزن والنوع اللذين يجسدان خواص التجانس ، قابلية التجزئة ، سهولة الحمل والتخزين وميزة القبول العام ، إذ تحظى دائما باختيارها للإستعمال النقدي، مما يخلق طلبا أصليا على هذه السلعة (الذهب والفضة) طلبا لذاتها(طلب نقدي) وكوسيط أو وسيلة لإتمام المبادلات ما يعني أن للنقود المعدنية طلبان أحدهما سلعي la valeur marchande وثانيهما نقدي (قيمة داخلية حقيقة جوهرية valeur intrinsèque) اي القيمة الذاتية كمعدن (نقود اللويز (les louis) حيان قوتها الشرائية تعادل قيمة المعدن المصنوعة منه (وزنا ونوعية وقيمة) . وهكذا كانت المعادن دوما (خاصة النفيسة منها) تلعب وظيفة النقود على شكل سبائك مختلفة (وزن السبيكة ، درجة نقاوة معدنها أو مسكوكة كنقود مع تطور عمليات المبادلات المختلفة ، غير أن هذا التطور فرض لجوء الدولة (الحكم المركزية) بتحديد وزن السبيكة ودرجة نقاوة معدنها وختمه

على السبيكة لإظهار عناصر قيمتها وضمانها من قبلها بحكم أنها هي المصدرة لها كمسكوكة ، لنها صاحبة السيادة عليها ، وأمام انتشار سك النقود تكون قد انتقلت هذه الوسيلة إلى مرحلة النقود المسكوكة .

وقد مرت النقود المعدنية بتطورات تاريخية بدءا بمرحلة أولى لا تحكمها قوا عد أو ضوابط أو إجراءات محددة ، ثم مرت إلى مرحلة نظام المعدنين (الذهب والفضة) أو محلة الذهب لوحده (l'etalon d'or)

B. النقود الورقية

يعد هذا الشكل من النقود والمصنوع من الورق من أهم تطورات النقود في التاريخ ، لأنها أدت إلى تسهيل المعاملات وتبسيطها خاصة مع ابتكار النقود التجزيئية أو المساعدة وكذلك توفير إمكانيات إختزال الكثير من مطبات النقود المعدنية .

وقد عرفت النقود الورقية أول نشأة لها في الحضارة الصينية وليس كما يدعي الأوروبيون أن أولى النقود الورقية ظهرت في أوروبا مع اصدار بنك ستوكهولم لهذه الوسيلة سنة 1658 ، وهذا ما سجله التاريخ كأجنة لهذا الوسيط قبل 7 قرون عن ظهورها في الغرب خاصة في عهد الامبراطورشونغ ريتزونغ وتجار الشاي الصينيين (1022 – 1063) وقبله في الامبراطورية مابين (960 – 1027) ، ثم في السويد التي جعلت من الورقة النقدية قاعدة عمومية والتحكم فيها من قبل الدولة المركزية عندما توجه الأشخاص إلى الصاغة بعرض ما لديهم من معادن نفيسة لإيداعها على أساس أن هؤلاء الصاغة يملكون خزائن بعيدو عن ظاهرة السرقة والضياع مقابل الإقرار لهم بإيداع تلك الكميات من الذهب ضمن شهادة يتعهدوا فيها بردها عند الطلب ، وكان الصاغة يستقبلون أفرادا لسحب ودائعهم من الذهب بينما يستقبلون آخرين ممن يريدون تسليم معادن نفيسة لحمايتها من السرقة مقابل شهادات أو إيصالات تقر بتلقيهم لهذه المعادن النفيسة ، وبالتالي تحل الإيصالات محل الذهب والفضة ، لتتطور الامور إلى أن الصاغة دأبوا على إصدار شهادات وإيصالات بمختلف القيم تصلح لجميع المعاملات مع تحور في التسليم بإشارة إيصالات لحاملها، (بعدما كانت شهادات إسمية) ، ووقتها كانت الأوراق أو الإيصالات قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة ثم أصبحت غير قابلة للتحويل بصفة نهائية في ثلاثينيات القرن الماضي .

وعليه نقول أن النقود الورقية ثلاثة أشكال

B1 .... النقود الورقية القابلة للتحويل (النائبة): وهي نقود ورقية تميز بقابلية تحويلها إلى معدني الذهب أو الفضة ، وهي عبارة عن صكوك أو شهادات ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في البنك (المصرف) على شكل نقود معدنية أو سبائك لتعادل قيمتها المعدنية مع قيمة هذه الصكوك والشهادات ويقصد بها إمكانية أي حامل لهذه الورقية أن يقدمها إلى الصيارفة ويحصل مقابلها على مايعادلهاا قيمة من الذهب أو الفضة في ظل نظام المعدنين (الذهب و الفضة) أو المعدن الواحد (الذهب أو الفضة) ، وحينها لم تكن هذه النقود تتمتع بالقابلية للتحويل بصفتها أداة نقدية كاملة لأن القانون لم يكن يلزم الدائن على قبولها .

لهذا دأبت الكثير من الدول على فرض هذه النقود بقوة القانون أو ما يعرف بالسعر القانوني للنقود الورقية على اساس تمتعها بقوة إبراء غير محدودة في كل من أنجلترا سنة 1833 ثم فرنسا سنة 1877 .

B2 النقود الورقية غير القابلة للتحويل (الإلزامية): النقود الورقية الإلزامية :هي أيضا نقود ورقية غير قابلة للتحويل ، إلاّ أن عملية إصدارها تتم في أوقات وظروف استثنائية أو طارئة دون أن يقابلها أي رصيد معدني .

بمقتضى هذه الصفة لا يجوز تحويلها إلى ذهب أو فضة ، والدولة هي التي تفرض السعر الإلزامي لتلك الأوراق وفق قيمها مع تمتعها بقوة إبراء غير محدودة في الزمان والمكان (طبعا داخل حدود الدولة) وتسديد كل المدفوعات الآجلة والإلتزامات ، باتت معها كل العملات في العالم أوراقا إلزامية مع إنهيار نظام الذهب كنظام نقدي عالمي في الثلاثينيات حيث تحدد وزن الذهب للوحدة النقدية المحلية لغرض تحديد سعر الصرف الرسمي لها مقارنة بعملات أجنبية.

B3 النقود الورقية الوثيقة : (نقود غير قابلة للتحويل) وهي الأوراق المصرفية BANK – NOTES وهي النقود التي تتضمن تعهدا بالدفع عند الطلب، وتتوقف مكانتها وقوتها على ما لها من رصيد ذهبي وثقة الجمهور فيها والرقابة الفعلية التي تغطيها بها الحكومة ، وهذه النقود يصدرها بنك أوحد تحدده الدولة وهو المسمى بالبنك المركزي.

C. النقود الائتمانية

(نقود الودائع Deposit credit money أو النقود المصرفية أو الإكتتابية أو الخطية) :

تعتبر هذه النقود ذات عدة تسميات مع بلوغها أعلى مرحلة من مراحل تطور إستخدام النقود ، إذهي عبارة عن قيود دفترية في البنوك التجارية تعطي لصاحبها الحق في السحب نقداً عند الطلب بواسطة الشيكات ويطلق عليها نقود الودائع او النقود الإكتتابية أوالخطية أو المصرفية ، وتعتبر أهم انواع النقود لانها تمثل وسيلة هامة للدفع كما تشكل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود المتداولة في الدول ذات الأنظمة المصرفية الحديثة ، وتتشكل هذه النقود من خلال إيداع الأفراد أموالهم لدى البنوك (المصارف) التجارية، حيث يتم فتح حساب مصرفي للطرف المودع يقوم بالسحب

منه للوفاء بالتزاماته ، وفي مرحلة لاحقة أصبح صاحب الحساب يطلب من المصرف تحويل مبلغ من النقود من حسابه إلى حساب مودع أخر في نفس المصرف .

أي هي عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات ، فودائع الحسابات يمكن استخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات غير أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن إذ لا تتمتع بقوة الإبرام بحكم القانون ، لأنه ليس لها كيان مادي ملموس إنما توجد في صورة حساب بدفاتر البنوك.

وتعتمدهذه النقود على قاعدة هامة مفادها أن البنوك التجارية لها قدرة كبيرة للغاية على خلق النقود ومن ثم تقوم بإضافة هذه النقود الجديدة وفق قيود دفترية مسجلة في دفاتر البنك .

وهكذا فعندما يقوم البنك بقبول هذه الودائع فان النقود الاعتمادية تتحول الى نقود ودائع وبنفس القيمة، فلا يحصل أي تغيير في كمية النقود في التداول لأن المودع كما تم ذكره سابقا يستطيع أن يسحب أي مبلغ منها ويحوله إلى عميله في أي وقت يشاء باستخدام الشيكات والتي بموجبها يطلب المودع من البنك أن يدفع مبلغا من المال لحامل الشيك أو لشخص آخر ، دون تمتعه بقوة إبراء غير محدودة ، وقد وجدت البنوك التجارية أن غالبية المودعين لا يقومون بسحب جميع ودائعهم في نفس الفترة مما يشكل لديها نقودا فائضة في خزائنها، الأمر الذي يمنحها القدرة على إقراض هذه المبالغ مقابل فائدة تحصل عليها ، وهذا ما يطلق عليه تضخم الودائع المصرفية (أو خلق النقود) والحصول على ودائع مشتقة .

فالودائع المشتقة تنتج عن طريق منح القروض من قبل البنوك الى أشخاص (طبيعيين أومعنويين) يقومون بفتح حسابات لديها ويستطيع المقترض تحويل المبالغ باستخدام الشيكات وهكذا تساهم البنوك التجارية في " خلق النقود " التي يطلق عليها النقود المصرفية ، وتختلف الودائع الرئيسية عن الودائع المشتركة من حيث :

- الودائع الرئيسية تنشأ من الإيداع الفعلي للنقود بينما المشتقة من خلال منح القروض و شراء الأوراق المالية
- الغرض من الودائع الرئيسية هو استعمالها على استهلاك السلع والخدمات لذا فإن السحوبات عليها تكون عادة بمعدل منتظم، بينما تخدم الودائع المشتقة غاية أخرى وهي تمويل عمليات تجارية بشكل عام، علما بأن هناك مزايا وعيوب لكل منهما :

ا- النقود القانونية التي تصدرها الدولة لها صفة الإبراء القانوني ، بينما تفتقر الشيكات لهذه الصفة

ب- تستخدم الشيكات في دفع أثمان الصفقات التجارية الكبيرة والصغيرة عوضا عن دفعها نقدا نظرا لتقليل الجهد في عملية الدفع المباشرة والتكلفة والمخاطر في نقل النقود من مكان إلى آخر .

ج- تستخدم الشيكات المصرفية غالبا كإثبات لتسديد الدين دون حاجة إلى إيصال رسمي بالدفع والذي يطلب عادة في الدفع النقدي

د- استخدام الشيكات يسهل عملية تدقيق حسابات المودع .

هـ – يمكن إيقاف صرف الشيكات في حال حصول نزاع أو خلاف بين الطرفين المتعاقدين، بينما لا يمكن تحقيق ذلك عند استخدام النقود القانونية أو الرئيسية

و- أن نظام الدفع بالشيكات له تكلفة اضافية مقارنة بالنقود القانونية، وتتمثل بتكلفة تصفية الشيكات من قبل النظام المصرفي.

ز- وتتمتع المعاملات بالنقود الكتابية (نقود الودائع) بدرجة كبيرة من السهولة واليسر والملاءمة، حيث أنها أقل أنواع النقود تعرضاً للسرقة والضياع ، كما انه من أيسرها في التعامل.

ي - ومع ذلك تختلف نقود الودائع من غيرها من انواع النقود المتدولة من حيث عدم إعتراف القانون لها بصفة قانونية في التداول ، بمعنى انه لا يوجد -كما قلنا أنفا - إلزام للأفراد بقبولها الوفاء بالإلتزامات حين انه يلزم عليهم قبول الوفاء بالبنكنوت.

وتختلف نقود الودائع عن النقود الورقية بما يلي :

1-إن النقود الورقية تعني مديونية البنك المركزي والتي تدون في الورقة المتداولة بين الافراد على أنها صادرة من البنك المركزي،أما نقود الودائع (تحت الطلب) أو الحسابات الجارية فتعني أن مديونية البنك قد سجلت في دفاتره وتنتقل من حساب إلى أخر بأمر من صاحب الوديعة كتابيا إلى البنك .

2-إن الورقة النقدية تمثل حقا عاما أو مشتركا يمكن أن يُتداول بين أفراد المجتمع أما الوديعة فهي حق خاص مسجل في دفاتر البنك ولا يمكن أن يطلع عليه أحد أو أن يتداول إلا بأمر من صاحب الوديعة عن طريق الشيكات،وهذه الاختلافات تبين حقيقة مفادها أن الورقة النقدية هي نقود،أما الشيك فليس نقودا, ولكنه أمر بالدفع بالنقود،ومع تطور الحياة الاقتصادية فإن نقود الودائع يتم التعامل بها في الحياة العملية،إلا أن القانون لم يعترف لها بالصفة القانونية في التداول ولذلك يمكن رفضها كوسيلة دفع إلا أن هذا لم يقلل من التعامل بالشيكات, بل اتسع نطاقها كما أن القوانين قد حمت هذه المعاملات وتمثل ذلك في عدم جواز إصدار الشيك بدون رصيد ووضع عقوبات على ذلك،كما أن البنوك قد دعمت الثقة في هذه الشيكات بفضل زيادة التعامل وقد أدى ذلك الى زيادة قبول الودائع وبذلك حظيت هذه النقود البنكية بالقبول الواسع للتسديد في كثير من النظم

النقدية المعاصرة،ونظرا لازدياد الوعي المصرفي في الدول المتقدمة أصبحت نقود الودائع تحت الطلب جزءا هاما من عرض النقود, بينما يقل انتشار التعامل بالشيكات في الدول المتخلفة نظرا إلى التعقيدات البنكية والوقت الضائع في عملية تحصيل الشيكات بسبب تخلف التسيير بأنظمة الإعلام الآلي وعدم التحكم في تسيير البنوك ونقص الكفاءات بها.

وقد عرفت النقود المصرفية تطورا تدريجيا كشكل من أشكال النقود المتداولة، إذ بسبب إيداع الذهب في المصارف (البنوك) أدى إلى حالة جديدة وهي خلق النقود ، والعكس صحيح أي أن خلق النقود الورقية يؤدي إلى خلق النقود المصرفية ، حيث أن إيداع الأعوان الإقتصاديين للذهب يقيد في حساب لهم بالبنك ، وبالتالي يعني أن إتمام عمليات تجارية أو غيرها من مختلف الأطراف يتعين على العون الإقتصادي المالك لحساب بنكي سحب ما لديه أو جزء منه من هذا الحساب للإيفاء بما عليه تجاه الطرف أو الأطراف الأخرى ، وتكرس هذا الأسلوب ووجد المتعاملون ممن لهم حسابات والبنوك أنه من الأسهل لهم أن يعطوا أمرا للبنك بتحويل قيمة المبلغ المدين به إلى حساب الدائن بالبنك نفسه أو بنوك أخرى ، وهذه العمليات (بداخل البنك نفسه أو بين البنك والبنوك الأخرى) لا تؤثر على مديونية البنك ، إذ كل ما يفعله البنك هو القيام بكتابات بإنقاص المبلغ المدوّن من حساب المدين إلى حساب الدائن أو منه إلى حساب بنك الدائن عبر إصدار شيك بالمبلغ المحدد ، مع الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أطراف في الشيك : الساحب (أو صاحب الحساب) ، والمسحوب عليه (البنك) والطرف الثالث هو المستفيد أو صاحب الدين (الذي يستلم قيمة المبلغ المشار إليه في الشيك) وقد يكون المستفيد هو الساحب وبذلك نكون امام طرفين فقط .

D. النقود القانونية

هي تلك النقود التي تضفي عليها الدولة صفة القبول العام بالتشريع (بقوة القانون) وتكون لها قوة إبراء غير محدودة في الزمان والمكان ضمن الحيز الترابي لتلك الدولة لهذا تسمى النقود الرئيسية (العملة) .

النقود المساعدة أو التجزيئية للعملة: وهي النقود التي تخصص للأجزاء العشرية أو المئوية من العملة ، لتسديد أجزاء تلك العملة أو المساعدة على دفع هذه الأجزاء (الدينار والسنتيمات ، الدولار والسنتات و اليورو والسنتات) وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه النقد تصدر من قبل البنك المركزي خاصة الورقية منها بينما كانت النقود التجزيئية او المساعدة تصدرها الخزينة (في بعض الدول) .

E. النقود الالكترونية Electronic money

تعتبر النقود الالكترونية نتاجا طبيعيا لتطورات العصر الحديث وهي الوسائل الالكترونية (الحاسوب) لتحويل أي مبالغ من جهة إلى أخرى ويتم وفق نظام الكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الالكتروني ، ويستخدم بشكل واسع هذه الأيام لتحويل المبالغ من قبل العديد من المؤسسات حتى البنوك تستخدم هذه الوسيلة من خلال الصراف الالي ، حيث يستطيع المستخدم سحب وإيداع وتحويل الأموال الكترونيا ، تتمتع هذه الطريقة بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال وفي نفس الوقت الكلفة المنخفضة باستخدامها بدلا من الشيكات وغيرها . ومع هذا لا يخلو الأمر من الانتقادات وأهمها :

- صعوبة توفير هذا النظام أي نوع من إثبات استلام المبالغ المدفوعة كما تفعل الشيكات .
- التحويل في النظام الالكتروني يكون فوريا حيث لا يسمح باي فترة من أجل تعزيز الأرصدة النقدية وهي ميزة استخدام الشيكات.

يوجد في النظام الالكتروني فرصة لاعمال القرصنة الحاسوبية ولا توجد جهة مسؤولة عن الخسائر الناتجة عن ذلك :

ظهرت النقود الالكترونية البلاستيكية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي أحدث صورة من صور النقود بل وتعتبر الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود ويطلق عليها أيضاً بطاقات الدفع الالكترونية أو وسائل الدفع الحديثة.

ويمكن القول بأن هذه النقود تعد نوعاً من أنواع النقود النائبة ، بمعنى أنها تنوب عن النقود الحقيقية في القيام بوظيفة النقود كوسيط للتبادل ولكنها أخذت شعبية واسعة في إبرام الذمة وتسوية المدفوعات الأمر الذي ارتقى بها إلى مرتبه النقود ، وبناءً على ما سبق فإن النقود الإلكترونية البلاستيكية تطلق على بطاقات الدفع الإلكترونية التي لا تخرج عن كونها بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها إلكترونياً ، وذلك لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض ونذكر من هذه البطاقات:

-بطاقات الائتمان
-بطاقات الدفع الفوري
-بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات
-بطاقات التحويل الإلكتروني
-بطاقات الصراف الآلي
-كروت ضمان الشيكات

وفيما يلي نستعرض ثلاث أنواع من النقود الإلكترونية البلاستيكية المتداولة حالياً:

-1بطاقات الدفع:

وهي التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية وهي أيضاً كروت يتم التحكم بها عن طريق البنك.

-2 البطاقات الائتمانية:

وهي التي تصدرها البنوك في حدود معينة ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح فرصة الحصول على السلع والخدمات من دفع آجل لقيمتها.

-3 بطاقات الصرف الشهري:

وهذه البطاقات تختلف عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهرالذي يتم فيه السحب .

F. العملات المشفرة أوالرقمية أو عملات الويب CRYPTOMONNAIES

العملة المشفرة هي عملة الكترونية و مغناطيسية 100بالمائة قيمتها لا تختلف عن العملة التي نستخدمها في حياتنا اليومية. ولكنها افتراضية وليست حقيقية ملموسة أي بدون تجسيدها في عملات ورقية أو قطع معدنية حيث تم خلقها انطلاقا من التكنولوجيا الرقمية المسماة البلوك شين ،و يتعلق أمرها بالتخزين و نقل المعلومات بكل سرية حيث تعمل بدون اعضاء منظمة لها ،و تبدو كأنها ملف ضخم افتراضي عام و غير مألوف تجمع كل المعاملات التي تتم بين المستخدمين

و تسمى أيضاCRYPTOACTIVES أوCRYPTOCURRENCIES، CRYPTODEVISES، CRYPTOGRPHIQUE وهي عملة رقمية أو إفتراضية،أي هي رمز مميز قابل للتبادل بين الأفراد على الانترنت يتم تشفير المشغلين و الملفات و المعاملات بطريقة لا يمكن لأحد التحكم فيها ويتم انشاء الرموز بشكل دائم كمكافأة لعملية لا مركزية للمصادقة على مصطلح العملة التشفيرية (أو الرقمية) **CRYPTOACTIVE** و يُقترح بقوة من قبل المؤسسات المصدرة لاسيما البنك المركزي الأوروبي .

وفي خضمها ظهرت العديد من العملات الافتراضية في السنوات الاخيرة لكن الكثير منها اختفت ،و تبقى البايتكوين bitcoin أشهر هذه اشهر العملات التشفيرية هي بايتكوين **(Bitcoin)** و لكنها لا تمثل مطالبة على الجهة المصدرة تستخدم تقنية ملف موزعة عن طريق البلوكشين وقد تم جرد أكثر من 1600 اختفى الكثير منها بالفعل، ويبلغ تعدادهذه العملات اليوم 20 عملة افتراضية وهي البيتكوين ، etherum إيثيروم ، ripple ريبل ، bitcoin cash بايتكوين كاش، cardano كاردانو ، لايتكوين litcoin، NEM , NEO , stellar , IOTA ، EOS,Dash , monero , bitcoin gold , etherum classic ,ICON, Q tum, Raid blocks, Lisk , TRON، في الواقع البلوك شاين ليست إلا ورقة افتراضية حسابية هذا لم يمنعها من أن تكون شعارا للاديولوجيات التحررية التي تعتبر جميع الحكومات و البنوك المركزية و المؤسسات العالمية التقليدية وعملات العالم الحقيقية مثلها مثل الكثير من التجمعات المقيدة (باستعمال النقود الحقيقية فقط) ويرى الرواد في البلوك شاين عالما مثاليا أين تكون فيه كل العمليات الاقتصادية و التفاعلات البشرية تخضع للامركزية الفوضوية والحرية الرقمية.

بينما يقول فيهاالدكتور Rouhini Nouriel : بالتحدث عن البايتكوين في الحقيقة هذه العملة جاءت كعلاج للجوع و الفقر لكن هذا الخطاب الذي يدعو للحرية الرقمية و اللامركزية، هو في الحقيقة يخفي وراءه أهدافا أخرى لا تستفيد منها إلاّ الأقلية ، و بصفة عامة فان العملة المشفرة لها نهاية ليست غامضة، وقد تعرضت في مسارها التاريخي لعملية احتيال ضخمة حيث ان كل 4 عروض أولية من أصل خمسة كانت عملية احتيال من البداية ،و لمواجهة هذه الاحتيالات فر المتعاملون إلى البلوك شين و ذلك باعتبارها دواء محتملا لجميع الإمراض الموجودة من فقر و مجاعة و سرطان و لكنها في الواقع أكثر التقنيات المبالغة و الأقل فائدة في تاريخ البشرية

ويذكر أن مجموعة صغيرة من الشركات تقع معظمها في بلدان معروفة باسم مراكز الديمقراطية مثل روسيا جورجيا و الصين تسيطر على ثلثي أو ثلاثة أرباع جميع أنشطة النقديين زيادة تكاليف العملات بانتظام لزيادة هوامش الربح.

فهل حقا البلوك شاين يدعونا بأن نضع أنفسنا في الكارتل أم أن نضع الثقة في البنوك المركزية و الوسطاء الماليين الخاضعين للتنظيم و قد ظهر امتداد أو اتجاه مشابه في التداول بالعملة الافتراضية مالا يقل عن99 بالمائة من المعاملات تتم في البورصات المركزية التي يتم اختراقها بانتظام و خلافا للعملة الحقيقية التي اذا تم اختراقها تختفي للأبد، علاوة على ذلك مركزية تطوير العملة المشفرة الفعلية تتناقص بالفعل مع تغير القانون و الفكرة قائمة على ان البرمجيات التي تقوم عليها البلوك شاين قابلة للتغيير و الحقيقة ان المطورين للتطبيقات لديهم السلطة المطلقة للعمل كقضاة عند وجود خلل في العقود الزائفة الذكية او وجود اختراقات ضخمة فيمكن لهم تعديل القانون .

كما ينبغي ان يبدو واضحا فان المطالبة باللامركزية هي خرافة دعا لها اصحاب المليارات الزائفة للسيطرة على صناعة زائفة

مزايا العملة المشفرة

- تحد من الوساطة في البنوك(أي أن المعاملات مباشرة بين البنك و العميل) و بالتالي تعمل على تخفيض التكاليف
- امكانية استخدامها في جميع انحاء العالم
- تخفي هوية العملاء و المعاملات

عيوبها

- تم حظرها في بعض الدول(مثل الجزائر وبنص قانوني)
- البنك المركزي ليس من يحدد قيمتها
- تواجه جماعة مصرفية و بنكية لا تدعمها و تهاجمها.

.1من اين أتي البايتكوين؟

كل شيء بدأ قبل عشر سنوات في اكتوبر 2008 أعلن ساتوشي ناكاموتو الغامض (لا نعرف هويته او هوية الأشخاص المختلفين الذين يختبؤون خلف هذا الإسم المستعار) عن إطلاق برنامج الكمبيوتر لاول عملة مشفرة في التاريخ. تسمى " بايتكوين". اللحظه لم تكن بالهينة حيث أعلنت مجموعة " ليمان بروذرز " عن افلاسها، فقد شهدت الاسواق أسوأ ازمة مالية منذ عام 1929 وقامت البنوك المركزيه بطباعة اموال, في حين اكتمال عدم الثقة في النظام المالي، أخترع ساتوشي ناكاموتو بيتكوين النظام البيئي. و تم نشر اول سعرصرف للبيتكوين حيث: 1 بيتكوين=0.001 دولار. وفي يناير 2009 تم انشاء اول كتله على الشبكه. و اول صفقة تتم بين ناكاموتو و هال فيني (مطور امريكي)،

قبل ان تنفجر السمعه السيئه في 2017 ظلت النقود المشفرة لفترة طويلة مقصورة على مجتمع صغير من المطورين لاسيما في اسيا و الولايات المتحدة أرادوا قبل كل شيء ان يكون لديهم عملة خاصه بهم وأن لا يعتمدو على البنوك الكبرى .وقد بيعت الوحدة الواحدة للبايتكوين في نهاية 30 من شهر ديسمبر 2020 بـ 28136.14 أورو (€) و، فيما بيعت الوحدة الواحدة في أول طرح لها ب0.001 دولارفي سنة 2008 ولاحظوا الفرق الشاسع جدا في تطور قيمة هذه العملة .

كيف يعمل؟

لفهم كيفيه عمل البايتكوين وشبكته على مستوى العالم تخيل النظام المالي الحالي ولكن بدون البنوك, اي بدون وسيط لاستبدال دور البنوك وضمان جدوى النظام والتبادلات حيث تعمل شبكه بيتكوين مع تقنيه بلوك شاين.

هذه السلسلة الكتلية هي نوع من تسجيل الحسابات الرقمية العملاقة, والتي تسجل وتضمن جميع المعاملات التي تتم بواسطه البايتكوينن إذ يتم تضمين جميع المعاملات التي تم إنجازها على شبكه البيتكوين في البلوك شين. block chain

وبفضل هذه السلاسل تقوم محافظ بايتكوين آليا بحساب أرصدتها . حيث تبث جميع معاملات المستخدمين،و عادة ما يستغرق الأمر عشر دقائق لتأكيد المعاملة من قبل الشبكة وتسمى عمليه التحقق من هذه" التعدين."

كيف تتم عمليه بيع وشراء البايتكوين؟

مع الارتفاع الحاد في قيمة البايتكوين (بيعت الوحدة الواحدة فيهاية السنة المنصرمة ب 28136.14 يورو)والمسجل أن نقاط شراء وبيع البايتكوين تضاعفت حاليا عشرات المرات ، وأن اسهل طريقه للشراء العمله الرقميه المشفره هو أن تفعل ذلك على منصات متخصصة و محمية وهي مرتبطة بحسابات مصرفية،ونشير إلى أن كل معاملة عند الشراء او البيع تؤخذ عليها عمولة نسبتها حوالي 3 بالمئة من قيمة المباع والمشترى .

في عام 2017 زهره بعض من الصوت الرئيسيه على وجه الخصوص امريكان كوين بايز والذي يسمح بشراء البيتكوين والاثرز والليتكوينز البيتكوين النقدية. لانشاء حساب و تبادل العملات الرقميه المشفره يجب عليك من نموذج عبر الانترنت وارسال نسخه من هويتك. ما الحل الاخر هو الذهاب الى المتاجر الفعليه مثل دار البيتكوين في باريس. اذا كان هذا النوع من البنيه يتمتع بميزة تقديم محاور فعلي تكون العملات اعلى من خمسه بالمئه. و لا بد ان يكون لديك محفظه الكترونيه لتخزين العملات الرقميه المشفره الخاصه بك.

ماذا نستطيع الشراء بالبايتكوين؟

هناك حاليا حوالي100000 موقع ويب مثل Expedia و ,showroomprivé تقبل المعاملات المشفره. في معظم الحالات يتم قبول بايتكوين فقط لشراء السلع والخدمات, وهذا لا يزال وسيلة هامشية للغايه للدفع.

ففي عام 2018 أصبحت البايتكوين في المقام الأول بمثابة بوابة لعالم العملات الرقميه المشفرة، في حين أن العديد من المستثمرين لا يزالون يشترون هذه العملة مشفرة على أمل أن تستمر في الارتفاع، و عددهم يتزايد ومجموعة منهم تقوم بذلك لشراء عملات رقميه مشفرة جديدة أصغر وأسمائها غير معروفة تقريبا لعامه الناس.

في المجموع وبصرف النظر عن الخمسة الكبار من العملات الرقميه المشفرة فإن إجمالي قيمة العملات الأخرى لا تتعدى المليار دولار أو أقل. وعلى سبيل المثال للشراء على المنصات الصينية تحتاج إلى أن يكون لديك بايتكوين أو ايثارز

ما مدى سريه المعاملات؟

إن مبدأ البايتكوين و البلوك شين هو السماح بتداول القيم بغض النظر عن هوية الأطراف حيث يتم إخفاء كل حامل لمحفظه بايتكوين يحمل خلفه اسما مستعارا مشفرا وعنوانا ابجديا رقميا مكونا من أربعه وثلاثين حرف يمكن تغييره .

فعل الورق من غير ممكن معرفه هويه حامل البيتكوين , لكن العديد من الدراسات أظهرت حدود هذا المبدأ، حيث يتيح البلوك شاين مع عناوين ابجرية رقمية معرفة كيفية تبادل البايتكوين وكيف تنتقل من شخص إلى أخر .

معظم مستخدمي بايتكوين من خلال منصات لشراء او بيع هذه العملة من اجل المصداقية فإن معظم الجهات الفاعلة في السوق باستثناء بعض البرامج الآسيويه ترغب في معرفه من يتعاملون معها لاسيما وأن الهيئات التنظيميه تكتسب المزيد من القوه بشان هذه القضية.

G. الكلبكوين DOGEUSDT (dogecoin)

وهي أيضا عملة رقمية (افتراضية ، مشفرة ، ويب) وهي مرتبطة جيدا بسعر صرف الدولار tetherdollar، والمسمى أيضا استقرار الدولار stabcoin المختلق في 6 ديسمبر 2013 كمزحة هدفها الاستخفاف من النقود الافتراضية الأخري ، حيث كان ينظر إليها حينها بعين عدم الرضا ، غير أن أمور هذه العملة مرت كما أرادها صاحبها (بيلي ماركوس Billy Markus) قبل شهر من ذلك ، وقد تكون حول هذا النقد مجتمع صغير لرسملته لتصل عتبة 60 مليون دولار.

وقد اختير لهذه العملة اسم سلالة كلب ياباني شهيرهو شيبا إينو shiba innu الذي كان وراء خلق انترنيت خاص بنفس الاسم الكلب dog لتأخذ صورة تسند له جمل قصيرة بالأنجليزية ، وإن ليس باللغة الأكاديمية.

وبات المستثمرون في النقود الافتراضية يحبذون استعمال هذه التسمية، وكما هو مستخلص فإنه لم يكن منتظرا نجاح هذه العملية ميدانيا ، لتصبح ذات فائدة فعلية غير أن الأمور مرت في الاتجاه غير المنتظر ، بما يوحي عدم واقعية النقود الافتراضية ، واتضح أن هذا النقد بات مفيدا للكثير من الأشياء والعمليات .

ففي العاب الأولمبية الشتوية لسوتشي (اليابان) سنة 2014 تم تنظيم حملة لجمع مبالغ مالية لتمكين فريق جامايكا (البوبسليغ) من المشاركة في المنافسات لأنه لم يكن باستطاعته دفع ثمن تذكرة الطائرة للمشاركة في هذه الالعاب .

وبعد 3 اشهر من خلق هذه النقود ، تمكنت مجموعة من المخترقين لأجهزة الكمبيوتر les hackers من توجيه أموال الدفع نحو حافظات نقودهم ، لكن تمكن المعنيون من(تصحيح) سد ثغرة التسرب بإنشاء صندوق إنقاذ داخل المجتمع الخاص بالكلبكوين dogcoin،وإعادة الأموال لماسكي هذه النقود DOGCOIN الذين كانوا ضحايا هذا التحايل ، كما قام أشخاص بجمع أموال منها لاستخدامها لتوفير المياه الشروب لبعض سكان أفريقيا ، كما استعملت هذه النقود لدفع بقشيش لخالقي هذا المحتوى ، بما يسمح بإرسال أموال بسهولة لأشخاص معينين ، وعند خلق DOGCOIN تم الإتفاق على ألا يتجاوز إجمالي مبلغها 100 مليار وحدة ، إلاّ انه تقر ر فيما بعد أم هذا العدد سيكون غير محدود الكتلة ، وأن مدته الزمنية لحياة الكتلة هو دقيقة واحدة .

ربما تعرفون مقولة : لا تستثمر إلاّ النقود التي لا يمكن أن تسمح بخسرانها ، وهذا ينطبق جيدا على الكلبكوين حتى يمكن الاستثمار مع الادراك الجيد والطمأنينة ، إذ إذا أردت شراء الكلبكوين فبالإمكان ذلك عبر منصات BINANCE وهي أكبر منصة في العالم لبيع وشراء الكلبكوين في هونغ كونغ ومقرها افدجاري في مالطا ، إلى جانب منصات أخرى مثل OKEx– بمالطا ، Huobi السيشل ، Kraken في الولايات المتحدة (سان فرانسيسكو) و Bittrex سياتل (واشنطن - أمريكا)، وبطيعة الحال فإن تخزين هذه العملة تتم باستعمال المحافظ إليكترونية (hardwarwallet) على صورة . USB وأشهرها Ledger nanos ليدجر نانوس و Trezorتريزور.

الأنظمة النقدية والقاعدة النقدية

لقد مرّ عالم النقود تاريخيا بعدة أنظمة متتابعة ومتدرجة وفق تطور سيرورة استعمال النقود والمناخات المتبادلة والمتداولة فيها.

النظام النقدي

هو ذلك الإطار القانوني والهيكلي الذي يسقف إجمالي القوانين والتشريعات واللوائح والمراسيم المنظمة لعالم النقود واستعمالاتها وتداولها في بلد ما ،من حيث كل إحداثيات هذا العالم بما فيها تحديد وحدة هذا النقد شكلا وتسمية وإصدارا وكمية وسعرا ونوعية

وهذا النظام يستوجب تضمينه كل انواع النقود المختلفة المستخدمة في التداول داخل الدولة ، ومجموعة المؤسسات صاحبة السلطة في تنظيم المسؤولية عن خلق النقود أو عرضها أوسحبها أو إعدامها وأيضا ضبط نسبة الاحتياطي القانوني وأيضا نسبة التسرب النقدي وكمية الكتلة النقدية ومتابعة تطورها ، وبالتالي فالنظام النقدي هو إطار تنظيم اقصادي قانوني يتحكم في مجموعة العلاقات والأحكام التي تميّز وتضبط كل دقائق النقود وسيرورتها في المجتمع والإقتصاد خلال فترة زمنية معينة ونطاق مكاني محدد.

خصائص النظام النقدي

يتميز النظام النقدي بخصائص ببعض الأوصاف منها

- ✓ أنه نظام مركب : ونعني بذلك مجموعة العناصر الرئيسية والثانوية الأولى تتمثل في القاعدة النقدية أمّا الثانية فتتمثل في نقود القاعدة النقدية .
- ✓ أنه نظام إجتماعي : ونقصد أنه قائم على البيئة الاجتماعية المتراكمة والضابطة لمجتمع ما ، إنطلاقا من أن النظم النقدية لم تخلق لذاتها ، إنما هي أدوات اقتصادية لتسهيل إنتاج وتبا دل الخيرات المنتجة و تقييمها ، فتكون مرآة عاكسة للإقتصاد الذي وجدت لخدمته أو ضبطه وتطوره (إقطاعي رأسمالي أو اشتراكي).

✓ أنه نظام تاريخي : فهو نتاج تطور تدريجي متغير بتطور و تغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يضبطه أو يتحرك فيه ، بحكم أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تصوغ ذلك المجتمع في أي بلد من ناحية النقد المستعمل وضوابط استعماله ، والظروف المستحكمة فيه إقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا في فترة زمنية معينة أي تجاوبه مع تطور هذه الظروف في كثير من الحالات المؤثرة في تغيره وشروط كينونته و تناوباته التصاعدية والتنازلية

القاعدة النقدية :وهي الأصل أو المرجع المادي والقانوني الذي تنتسب له قيم هذا النقد بمختلف قيمه الإقتصادية للمجتمع.

ويقصد بها أيضا ذلك ألأساس المعياري القيمي لقياس مختلف القيم الإقتصادية و الإجتماعية والمجتمعية ، في زمان ومكان معينين .

والغاية من القاعدة النقدية : وهي المرجع المادي للحفاظ على القيمة الاقتصادية للنقود في ظل المتغيرات الكثيرة ، الاقتصادية ، والتاريخية والسياسية ، والاحتماعية، والثقافية التي تحكم أو تؤثر في ذلك المجتمع أو البلد ، وقيم نقوده ، إذ أن أي تغيير أو تغيّر في هذه القاعدة سينعكس على القدرة الشرائية للنقود وفي اداء دورها ووظائفها الزمنكانية ، ومنها إلى قيم المقابل لدخول الأعوان الاقتصاديين .

التطور التاريخي للقاعدة النقدية

من الطبيعي أن يرتبط تطور القاعدة النقدية بتطور مراحل النظام النقدي،لهذا فقد مر بمرحلتين:

- مرحلة النظام النقدي المعدني (القاعدة المعدنية).
- == == == الورقي (قاعدة النقد الورقي)

تطور القاعدة المعدنية : لقد عرفت القاعدة المعدنية تطورا تاريخيا ميز مسارها المسجل

I. نظام المعدن الواحد
II. نظام المعدنين
III. نظام المعدن الواحد .

I. هو نظام كان أساس القاعدة المعدنية فيه هي الفضة وإن سبقهانظام معدني واحد أول هو الحديد أو البرونز أوالنحاس

II. نظام المعدنين وكان اساسه المرجعي والقيمي هما معدني الذهب والفضة كاساس لقياس القيم ، حيث تسايرت فيه القيمة المعدنية (السلعية) مع القيمة التداولية (النقدية) ، إذ سكت فيه النقود الذهبية والفضية مع إضفاء تناسب مضبوط بين قيمة المعدنين وقوتها الشرائية وفق معيار أو عيار محدد ووزن ونقاوة محددة (مجتمع تم فيه تداول النقود الذهبية والفضية في آن ، ضمن سقف سعر للتناسب والتعادل بينها ، وعلى سبيل المثا الباوند (الجنيه الإسترليني) الذهبي يساوي 17 من نظيره الفضي .

شروط قيام النظام المعدني : أول هذه الشروط هو ثبات المعدل القانوني (نسبة تداول المعدن كنقد مع استعماله كسلعة) للنقد الذهبي والفضي ضمن خواص محددة من وزن ونقاوة وحجم وقوة شرائية ، مع حرية إمكانية تحويل سبائك المعدنين إلى مسكوكات(قطع نقد ية ، وأيضا حرية صهر هذه المسكوكات إلى سبائك (بحكم تساوي القيمة السلعية مع القيمة النقدية للمعدنين) طبعا مع حرية استيراد وتصدير هذين المعدنين ضمن المحافظة على اسعار التعادل، وهذا ما اثار حفيظة غريشام وخرج بمقولة مفادها أن النقد الرديء يطرد النقد الجيد ، وهذا ما سنتعرض له لاحقا

نظام غريشام هوالخلاصة التي عاينها هذا المهتم بعالم النقود وخرج بمعاينة مهمة وهي أن العملة المعدنية الرديئة – الفضة - (من حيث الخواص الفيزيائية) تطرد العملة الجيدة – الذهب - من سوق التداول حيف يلجأ الأعوان الاقتصاديون تفضيل الاحتفاظ بالذهب كاكتناز لمواجهة محاذير المستقبل ، مما يؤدي على المستوى العام من تناقص هذه العملة من التداول وخروجها من السوق ، وتصبح وسيطا نادرا وسلعة مفتقدة ، فيزيد الطلب عليها (يرتفع سعرها من الفضة)، وهذا يخل بنسبة التعادل بين العملتين والمعدمين ، وتنتج عنه صعوبة الاحتفاظ على استقرار القيمتين السوقية (أو الشرائية) والقانونية طالما أن القيمة التجارية (قيمة شراء وبيع المعدنين) تخضع لعاملي الطلب والعرض على ذات المعدنين في ظل عدم تجاهل مزايا وعيوب هذا النظام .

مزايا نظام المعدنين :إن تطبيق هذا النظام يساعد على اتساع حجم القاعدة النقدية وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية مما يسهل عمليات التبادل وزيادة حجمها .

أما عن العيوب فهي بالأساس صعوبة الحفاظ على استمرارية تعادل النسبة القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق دون تجاهل اختلاف النسبتين على مستوى السوق الداخلية والخارجية ، مما يؤدي إلى صعوبات في تقييم السلع عند الإستيراد والتصدير، خاصة استيراد وتصدير المعدنين

III. **نظام أو قاعدة المعدن الواحد** استمرت من 1914 – 1931 وهي القاعدة التي كانت فيها الوحدة النقدية تقوم على وزن من المعدن تتساوي فيه قيمته الإسمية مع قيمته التجارية وقوته الشرائية النقدية، كما أن الوحدة الذهبية تحتفظ ، مع العملات الآخرى ، بسعر تعادل مع الذهب (القوة

الشرائية وقيمة وزن الذهب في الوحدة النقدية) مما يستلزم على الوحدة النقدية الاحتفاظ بسعر التعادل مع الذهب مقارنة مع عملات أخرى وهذا يستلزم توافر شروط هي :

- تحديد كل من وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة ، اي ضبط نسبة معينة من الذهب ذي وزن وعيار ونقاوة مقننة
- حرية سك الذهب بأي كمية تراد دون تحمل تكاليف تؤثر على القيمة الإسمية (بالإرتفاع)مقارنة بالقيمة الفعلية (أي أن سك العملات الذهبية لا يكون إلاّ بتكاليف رمزية) .
- ضمان حرية صهر المسكوكات وتسبيكها بلا قيد أو شرط
- توافر قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى نقود ذهبية أوسبائك تبعا للسعر القانوني الثابت للذهب .
- حرية تصدير واستيراد الذهب للحفاظ على التعادل بين القيمة الداخلية للذهب والخارجية له .

وعليه فكل ما سبق يرسم لنا الصورة الأولى لقاعدة التبادل والمسماة بصورة المسكوكات والتي انتهى العمل بها سنة 1925 ، وهي قاعدة الذهب : وهب القاعدة التي استحوذت على هذا الإسم لأنها الوسيط حينها الذي نال خاصية القبول العام ، حيث كان الذهب المقياس المشترك لمختلف القيم ، ويتم تطبيق هذه القاعدة بوجود علاقة ارتباط وثيقة بين وحدة النقد والذهب كمعدن ، لهذا لا يقال أن دولة ما تطبق هذه القاعدة إلاّ إذا أقرت بوجود علاقة ارتباط بين قيمة الذهب كمعدن وقيمته كوحدة نقدية ، وتطبيق هذه القاعدة كليا لم يكن بالسهولة بمكان ، ولم يتم إلاّ على مراحل ، وتكمن صورة القاعدة في :

- قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية .
- == == = == السبائك .
- قاعدة الصرف بالذهب .

a) **قاعدة صور المسكوكات الذهبية** : تاريخيا لم يشرع العمل فيها إلاّ قبل الحرب العالمية الأولى وانتهى العمل بها قبيل بداية هذه الحرب بحيث كانت المسكوكات تتبادل بين فرد وفرد، ودولة ودولة ، لهذا اسماه البعض نظام الذهب المتداول ، وفي ظل هذا الوضع كانت الوحدة النقدية تحتوي على وزن معين من الذهب قيمته تساوي القيمة الاسمية للوحدة النقدية ، وهذه الوحدة تحتفظ نع العملات الأخرى بسعر التعادل بالذهب مقارنة بأي عملة ، وهذا التعادل يتطلب وجوبا توافر الشروط التالية :

1. تعيين وزن وعيار الوحدة النقدية المتداولة
2. حرية سك الذهب بأي كمية تراد دون تحمل تكاليف ما تجنبا لارتفاع القيمة الاسمية للوحدة عن قيمتها الفعلية .
3. حرية صهر المسكوكات .
4. توافر قابلية تحويل جميع انواع العملات إلى نقود ذهبية أو سبائك ذهبية حسب السعر القانوني.
5. حرية تصدير واستيراد الذهب .

b) **قاعدة الذهب في صورة سبائك** : بعد الحرب الكونية الأولى أصبح من الصعوبة بمكان تداول القطع الذهبية بنفس الصورة لما كان في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، كما أن مناخات هذه الحرب حالت دون ن القطع الذهبية بالحرية المأمولة ، وهذا النظام دام ما بين 1925 و1931 . وهذه الفكرة تتجسد بانه عندما تحوّل قطعة نقدية ذهبية إلى سبيكة وجزء من السبيكة يحوّل إلى نقود ورقية ، لكن العملية لا تتم عكسيا ، وهذه الحالة تقتضي استمرار الدولة في شراء السبائك الذهبية من الأفراد وبسعر ثابت ، وعلى البنك المركزي أن يحتفظ بالسبائك الذهبية في خزائنه ويقدم مقابل ذلك إمّا أوراقا نقدية bank –notes ، أو فتح حسابات جارية بهذه القيم. وقد اقدمت البنوك المركزية بالحد من الحرية في تحويل النقود الأخرى المتداولة وتقييدها بشروط .

c) **قاعدة الصرف بالذهب (1925- 1931)** وقاعدة الصرف بالذهب جرى العمل بها مع تطبيق الصورة الثانية ، وهذا طبيعي لأنه لا يمكن القول بتطبيق قاعد الصرف بالذهب دون وجود للذهب . ويمقتضى هذه القاعدة تكون عملة بلد ما (الوحدة النقدية) محددة ومرتبطة ارتباطا غير مباشر بالذهب مع عملة بلد آخر يطبق قاعدة الذهب .

من الناحية التاريخية فإن تطبيق هذه الصورة كان نتيجة وجود علاقة بالتبعية بين دولة صغرى وأخرى كبرى (علاقة استعمار أو تبعية أو هيمنة) ويمكن تحديدها كالتالي :

a. وهنا لم يعد يحق للأفراد تحويل ما يملكونه من أوراق نقدية إلى ذهب مباشرة وبأي كمية كانت ، ولكن بإمكان الأفراد تحويل أوراقهم النقدية (عملة) إلى أوراق نقدية أجنبية تكون قابلة للتحويل إلى ذهب في شكل سبائك وهذا بغرض إتمام المعاملات الخارجية فقط.
b. وجود سعر صرف ثابت بين عملة البلد التابع والبلد المتبوع،
c. الاقتصاد في استخدام الذهب والحصول على فوائده .

تخفيض تكاليف تخزين الذهب وحراسته..... **(يتبع)**